

الأجنحة الدينية تسلب نساء تركيا حقوقهن الكونية

● إسطنبول - انسحبت تركيا من أول اتفاق في العالم لمكافحة العنف ضد المرأة ما أثار انتقادات على الفور من حزب المعارضة الرئيسي في البلاد، فيما تروج السلطة إلى أن ذلك يأتي لخصوصية التقاليد والسلوكيات الدينية التركية.

ويلمز اتفاق إسطنبول الذي وقّع عام 2011 الحكومات بإصدار تشريعات تعاقب مرتكبي العنف الأسري والانتهاكات المماثلة، بما في ذلك الإغتصاب الزوجي وختان الإناث.

وقال المحافظون إن هذا الميثاق يضر بوحدة الأسرة ويشجع على الطلاق، وإن إشاراتهن إلى المساواة تستخدم من قبل المثليين لكسب قبول أكبر في المجتمع، فيما شن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في وقت سابق هجوما حادا على المثليين (مجتمع الميم) ما فاقم مشاعر العداء ضدهم.

وكانت تركيا ناقشت إمكانية الانسحاب من الاتفاق بعدما طرح مسؤول في الحزب الحاكم الذي يتزعمه أردوغان مسألة التخلي عن المعاهدة العام الماضي.

ومنذ ذلك الحين نزلت النساء إلى شوارع إسطنبول ومدن أخرى لدعوة الحكومة إلى عدم الانسحاب من الاتفاق. وانتقد حزب الشعب الجمهوري وهو حزب المعارضة الرئيسي في تركيا هذا القرار، حيث غرّدت غوغشي غوغشان نائبة رئيس الحزب المكلفة بشؤون حقوق الإنسان قائلة إن التخلي عن هذا الاتفاق يعني "السماح بقتل النساء".

وأضافت "رغمًا عنكم وعن شركم، سنبقى على قيد الحياة ونعيد إحياء الاتفاق".

وحاول نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي تبرير قرار الانسحاب السبت بالقول إن بلاده مصممة على الارتقاء بمكانة المرأة التركية في المجتمع مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي دون الحاجة إلى تقليد الآخرين.

ويقول مراقبون إن المبررات التي طرحها السلطات التركية غير مقنعة، فالدفاع عن حقوق المرأة ومنع تعنيفها هما من القيم الكونية التي تتشارك فيها الإنسانية ولا دخل للعادات والتقاليد في مثل تلك الممارسات.

وترى ناشطات نسويات في تركيا أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم ينظر إلى النساء من زاوية دينية ويضعهن في مرتبة أقل من الرجال.

ويقول هؤلاء إن جزءا كبيرا من المسؤولية عن حدوث ذلك يقع على عاتق الحكومة الإسلامية المحافظة وعلى الرئيس أردوغان الذي أعلن في أكثر من مناسبة عن أرائه الصادمة تجاه المرأة.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال في تصريحات سابقة إن "النساء لا يمكن معاملتهن على قدم المساواة مع الرجال".

ورغم تصاوب الحكومة مع دعوات السياسيين لحماية المرأة في الفترة الأخيرة، ما زالت العديد من النساء التركيات يعتقدن أن تصاعد معدلات العنف ضدهن يرتبط بسياسات أو خطاب الحزب الحاكم في تركيا.

وقالت المحامية هوليا غولبهار التي تتولى الدفاع عن قضايا المرأة إن "الحكومة دأبت على إطلاق تصريحات دعائية مثل 'النساء والرجال مختلفون بطبيعتهم' أو 'الأمومة هي دور مقدس للنساء، ولذا فإننا نواجه عنقا سياسيا هنا'.

ويؤكد الأتراك المناضلون من أجل المساواة بين الجنسين أن المحاكم كثيرا ما تتنازع ضد النساء، إذ بإمكان القضاة تقليص الأحكام ضد المعتدين بناء على تقديرهم الخاص.

مثلا عندما يبتز رجل عنقه بالإدعاء أن زوجته كانت تخونه أو كانت تلبس بطريقة غير لائقة أو إذا كان سلوكه جيدا في قاعة المحكمة.

وتتشكل ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي لا يزال المجتمع التركي يربح تحتها في ظل تشريعات غائبة تحميهم من ذلك اللبؤاء الاجتماعي الفتاك.

ولا تحتفظ تركيا بإحصاءات رسمية

ولقت النساء وهو ما يشير حسب مراقبين إلى أن الحكومة متورطة في التغطية على هذه الظاهرة المقلقة في المجتمع التركي.

وقتل 408 نساء على الأقل في تركيا في عام 2020 وفقاً لمبادرة "ذا كاوتنر مونومنت" وهي مبادرة تحتفظ بسجل لقتل النساء يعود إلى عام 2008، مع تسجيل 67 حالة وفاة أخرى منذ بداية العام. يحدث هذا وسط إصدار تقارير يومية عن حالات عنف ضد النساء في جميع أنحاء البلاد.

وتدعي تركيا أنها تقوم بإجراءات لوقف العنف ضد المرأة والعنف الأسري سواء عبر القوانين أو تقديم تدريبات خاصة لضباط الشرطة لكن كل تلك المحاولات تظل غير كافية.



هوليا غولبهار؛

تصاعد معدلات العنف ضد النساء مرتبط بخطاب الحزب الحاكم وسياساته

ولا تتوقف المشكلة على عدم تطبيق اتفاقية إسطنبول على أرض الواقع، بل يعود السبب أيضا إلى القوى الدينية الصارمة التي ترى في الاتفاقية خطراً على التقاليد والعادات التركية. فقد تمت مهاجمة الاتفاقية بشكل متكرر علناً. وفي مايو وصفت ممثلة المرأة في حزب السعادة الإسلامي المحافظ إبرو أسيلتورك الاتفاقية في مقال صحفي بأنها "قنبلة تهدد كيان الأسرة".

وتلاحق الرئيس التركي ونظامه اتهامات بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وللحريات العامة والفرديّة وحرية التعبير، بينما يسوق أردوغان وحكومته في الفترة الأخيرة لدستور جديد يقوم على توسيع هامش الحريات وتحسين وضع حقوق الإنسان واحترام حرية التعبير وهي شعارات تتناقض مع الممارسات على أرض الواقع.

وأثار تقرير نشره موقع دويتشه فيله الألماني الأسبوع الماضي استياء تركيا بعد أن كشف زوبرا وتالعبا على نطاق واسع في قضية حقوقية حول عدد مهول من النساء تعرضن للقتل بينما تعمدت السلطات التركية إغلاق المسامحة من الملفات في هذه الجرائم على أساس أنها حالات انتحار.

وبحسب ما ورد في التقرير فإن 300 امرأة قتلن في تركيا العام الماضي، وأن حقوقية نسائية تتحدث عن تزييف في معطيات القضاء لتتحول إلى عمليات انتحار مطالبة بالعدالة للضحايا وحماية أكبر لحقوق النساء، مضيفاً أن "ما خفي كان أعظم".

وقالت المحامية هوليا غولبهار التي تتولى الدفاع عن قضايا المرأة إن "الحكومة دأبت على إطلاق تصريحات دعائية مثل 'النساء والرجال مختلفون بطبيعتهم' أو 'الأمومة هي دور مقدس للنساء، ولذا فإننا نواجه عنقا سياسيا هنا'.

ويؤكد الأتراك المناضلون من أجل المساواة بين الجنسين أن المحاكم كثيرا ما تتنازع ضد النساء، إذ بإمكان القضاة تقليص الأحكام ضد المعتدين بناء على تقديرهم الخاص.

مثلا عندما يبتز رجل عنقه بالإدعاء أن زوجته كانت تخونه أو كانت تلبس بطريقة غير لائقة أو إذا كان سلوكه جيدا في قاعة المحكمة.

وتتشكل ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي لا يزال المجتمع التركي يربح تحتها في ظل تشريعات غائبة تحميهم من ذلك اللبؤاء الاجتماعي الفتاك.

ولا تحتفظ تركيا بإحصاءات رسمية

ولقت النساء وهو ما يشير حسب مراقبين إلى أن الحكومة متورطة في التغطية على هذه الظاهرة المقلقة في المجتمع التركي.

وقتل 408 نساء على الأقل في تركيا في عام 2020 وفقاً لمبادرة "ذا كاوتنر مونومنت" وهي مبادرة تحتفظ بسجل لقتل النساء يعود إلى عام 2008، مع تسجيل 67 حالة وفاة أخرى منذ بداية العام. يحدث هذا وسط إصدار تقارير يومية عن حالات عنف ضد النساء في جميع أنحاء البلاد.

وتدعي تركيا أنها تقوم بإجراءات لوقف العنف ضد المرأة والعنف الأسري سواء عبر القوانين أو تقديم تدريبات خاصة لضباط الشرطة لكن كل تلك المحاولات تظل غير كافية.

رياح التغيير تهب على الشرق الأوسط المتعب

التقارب مع السعودية رهين سلوك تركيا لا أقوالها



تريث سعودي

ومع ذلك تزعم وسائل الإعلام الموالية لإيران أن هذه ليست أول طائرة تركية مسيرة تابعة للحزب الذي تقوده السعودية يدمرها الحوثيون، وفي 7 مارس نشر الحوثيون لقطات لطائرة تجسس تركية مسيرة أسقطت هذه المرة فوق محافظة الجوف الشمالية.

وقال المتحدث العسكري باسم الحوثيين العميد يحيى سريع على حسابه الرسمي على تويتر إن قوات الدفاع التابعة للحوثيين تمكنت من "إسقاط طائرة استطلاع مسيرة تركية الصنع من طراز كرايل يملكها ويديرها التحالف الذي تقوده السعودية أثناء قيامها بعمليات في المجال الجوي لمنطقة المرازيق بمحافظة الجوف".

ولم يتضح مدى عمق التعاون التركي -السعودي في شن عمليات بالطائرات المسيرة في اليمن، لكن الشركات التركية وقعت بالفعل عقودا مع الجيش السعودي. ووقع السعوديون اتفاقية نقل التكنولوجيا مع شركة "فستيل" التركية الخاصة في نوفمبر 2017 والتي تسمح للمملكة بتصنيع طائراتها العسكرية المسيرة، مما دفع وسائل الإعلام السعودية إلى التقليل من شأن الحديث الأخير عن الطائرات المسيرة التركية باعتبارها أخباراً قديمة.

لكن في يناير 2021 أعلنت السعودية أنها بدأت مؤخراً في إنتاج طائرات مسيرة من طراز "هيوب" التي تصنعها شركة "فستيل" وتستند إلى تقنية "كرايل"، وتحصد أردوغان علناً عن برنامج الطائرات المسيرة التركية -السعودية لأول مرة.

كما أعرب أردوغان عن استيائه من قرار المملكة إجراء مشاورات جوية مشتركة مع اليونان.

وقال أردوغان في إفادة صحافية إن "السعودية تجري تدريبات مشتركة مع اليونان، لكن في الوقت نفسه تطلب منا طائرات مسيرة مسلحة، نأمل في حل هذه القضية بهدوء ودون أي تصعيد".

وقال مساعد رئاسي تركي مهتم بين تركيا ومناقصيها الخليجيين لم ينضج بعد بما يكفي لتبرير وجود تركي رفيع المستوى في معرض ومؤتمر الدفاع الدولي. لم يصل الانفراج المحتمل بعد إلى أي مستوى رسمي، ولا يحظى على الأقل بأي دعم حكومي حتى الآن.

وأثبتت تكنولوجيا الطائرات المسيرة التركية جدواها في تغيير قواعد اللعبة في ليبيا وأذربيجان وإدلب. ولولا الحالة السيئة للعلاقات الثنائية لكان من المتوقع أن تكون تكنولوجيا الطائرات المسيرة التركية مستخدمة لدى السعوديين في حرب اليمن ولساهمت في تغيير المعادلة على الأرض.

مصالح مشتركة

تنتشر تركيا والسعودية العديد من المصالح في اليمن، حيث تعترف انقرة والرياض بشريعة الرئيس عبدربه منصور هادي، وتحافظ كلتاهما على مستويات متفاوتة من العلاقات مع حزب الإصلاح المنافس للحوثيين.

وتدخل تركيا أيضاً في منافسة مع إيران في سوريا وهي تقف إلى جانب المؤسسة السنية في المنطقة.

بدأت الطائرات التركية المسيرة في الظهور في حرب اليمن، لكن ليس مؤكداً إن كانت من بوابة السعودية أم هي بيد عناصر حزب الإصلاح الإخواني الذي يبحث عن التمكين لانقرة وفتح ابواب اليمن أمامها.

وفي 30 ديسمبر من العام الماضي بعد أن أسقط الحوثيون طائرة مسيرة تركية الصنع من طراز كرايل فوق الحديدة بصاروخ أرض - جو، علق موقع "جينز" للدفاع بقوله "لم يكن معروفًا في السابق أن الجيش السعودي يمتلك طائرات كرايل المسيرة".

لولا سوء العلاقات الثنائية، لكان من المتوقع أن تكون تكنولوجيا الطائرات المسيرة التركية مستخدمة على نطاق واسع

تهبّ الرياح الدافئة الآن لتسري في أرجاء العالم العربي بعد سنوات من العلاقات المنقطعة ما أثار موجة محيرة من النشاط الدبلوماسي. وكثفت تركيا مؤخراً من رسائل اللدّ تجاه الجيران الخليجيين، إلا أن تحقيق أي تقارب يبقى رهين سلوك أنقرة لا أقوالها.

● لندن - أظهرت دول شرق أوسطية بينها السعودية ومصر وتركيا وإيران وقطر بوادر على إعادة ترتيب أوضاعها في الأيام الأخيرة، سواء كان ذلك بسبب اتفاقيات أبراهام أو بسبب رحيل الرئيس دونالد ترامب المعادي لإيران، أو ببساطة العداء والحروب بالوكالة.

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الأسبوع الماضي لأول مرة بشكل علني أن حكومته تجري محادثات مع تركيا بشأن الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

بين تركيا والسعودية في ما يخص العديد من القضايا. وعلى سبيل المثال شاركت القوات الجوية السعودية واليونانية السبت الماضي في مناورة عسكرية مشتركة في اليونان، فيما تستمر المقاطعة السعودية غير الرسمية للمنتجات التركية، فوفقاً للبيانات الصادرة عن اتحاد المصدرين الأتراك انخفضت التجارة بينهما بنسبة 92 في المئة في يناير من أصل 221 مليون دولار إلى 16 مليون دولار فقط على أساس سنوي.

وما يزال السعوديون ينتظرون موقفاً تركيا أكثر وضوحاً بشأن تقييم ما يجري في اليمن، وعدم الوقوف في دائرة ضبابية، إما مع الرياض أو ضدها. واستمر كصف المملكة بصواريخ الحوثيين البالستية وهجمات الطائرات المسيرة، حيث تعرضت الأسبوع الماضي للقصف مما أضر بالبنية التحتية في ميناء رأس تنورة ومدينة الظهران، وأطلق الحوثيون الاثنين ثلاث طائرات مسيرة على أهداف عسكرية في مطار أبها وقاعدة الملك خالد الجوية في مدينة خميس مشيط الجنوبية.

وتضغط الإدارة الأمريكية على السعوديين لإنهاء الحرب، ومع سعي الجانبين لتحقيق أكبر مكاسب في ساحة المعركة قبل عقد المفاوضات، يدور قتال عنيف في مارب، وهي الموقع الإستراتيجي الذي إذا سقط في أيدي الحوثيين قبل نهاية الحرب سيكون نكسة للسعودية وحلفائها من اليمنيين.

لكن الأكد أن مسافات لا تزال تبعد بين تركيا والسعودية في ما يخص العديد من القضايا. وعلى سبيل المثال شاركت القوات الجوية السعودية واليونانية السبت الماضي في مناورة عسكرية مشتركة في اليونان، فيما تستمر المقاطعة السعودية غير الرسمية للمنتجات التركية، فوفقاً للبيانات الصادرة عن اتحاد المصدرين الأتراك انخفضت التجارة بينهما بنسبة 92 في المئة في يناير من أصل 221 مليون دولار إلى 16 مليون دولار فقط على أساس سنوي.

وما يزال السعوديون ينتظرون موقفاً تركيا أكثر وضوحاً بشأن تقييم ما يجري في اليمن، وعدم الوقوف في دائرة ضبابية، إما مع الرياض أو ضدها. واستمر كصف المملكة بصواريخ الحوثيين البالستية وهجمات الطائرات المسيرة، حيث تعرضت الأسبوع الماضي للقصف مما أضر بالبنية التحتية في ميناء رأس تنورة ومدينة الظهران، وأطلق الحوثيون الاثنين ثلاث طائرات مسيرة على أهداف عسكرية في مطار أبها وقاعدة الملك خالد الجوية في مدينة خميس مشيط الجنوبية.

وتضغط الإدارة الأمريكية على السعوديين لإنهاء الحرب، ومع سعي الجانبين لتحقيق أكبر مكاسب في ساحة المعركة قبل عقد المفاوضات، يدور قتال عنيف في مارب، وهي الموقع الإستراتيجي الذي إذا سقط في أيدي الحوثيين قبل نهاية الحرب سيكون نكسة للسعودية وحلفائها من اليمنيين.



مولود جاويش أوغلو؛

ليس لدينا مشاكل ثنائية مع السعودية ولا يوجد سبب لعدم إصلاح علاقاتنا

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي إنه يأمل في أن تنضم أنقرة إلى منتدى غاز شرق المتوسط. كما زار وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان قطر لأول مرة منذ عام 2017. وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن تركيا ومصر استأنفتا الاتصالات على المستوى الدبلوماسي.

علق المحلل صموئيل راماني بأنه لا يزال من "السابق لأوانه معرفة" إلى أين سيقود عرض جاويش أوغلو الذي ينص على أنه "من المحتمل أن تحاول تركيا تحسين العلاقات بين قطر، أقرب شريك عربي إليها، ومصر".

رسائل ودّ تركية

ساعدت المصالحة بين قطر وجيرانها تركيا بالفعل على إصلاح العلاقات مع دول الخليج. وعقب اتفاق العلا بعد